اعتبرت حرب 94 وحروب صعدة خطأ أخلاقياً تاريخياً

الحكومة توجه اعتذارا لابناء المحافظات الجنوبية والشرقية وأبناء صعدة

■ صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، توجيه اعتذار من حكومة الوفاق الوطني إلى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وأبناء محافظة صعدة والمناطق المجاورة لها، وذلك عملاً بما جاء في توصيات النقاط العشرين التي أقرتها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، والنقاط الإحدى عشرة التي أقرها فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار.

(اعتذار حكومة الوفاق الوطني لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية ومحافظة صعدة)

في إطار اتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتنفيذاً للنقطتين الثامنة والخامسة عشرة من النقاط العشرين المقرة من اللجنة الفنية للإعداد و التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، القاضيتين بتوجيه اعتذار رسمي للجنوب من قبل الأطراف التي شاركت في حرب صيف 1994م ولأبناء صعدة وحرف سفيان والمناطق المتضررة الأخرى من قبل الأطراف المشاركة في تلك الحروب ؛ وإدراكاً من حكومة الوفاق الوطني أن تحقيق المصالحة الوطنية شرط أساس للسلام الاجتماعي وتوفير المناخات المناسبة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني المناط به تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب اتخاذ خطوات ايجابية من الجميع أولها الحكومة، وإقراراً منها بأن السلطات السابقة كانت المسئول الأول وليس الوحيد عن حرب 1994م وحروب صعدة وما ترتب عليها من آثار ونتائج ؛ لذلك كله وتحقيقا للمصلحة الوطنية العليا فإن حكومة الوفاق الوطني نيابة عن السلطات السابقة وكل الأطراف والقوى السياسية التي أشعلت حرب صيف 1994م وحروب صعدة أو شاركت فيها تعلن اعتذارها لأبناء المحافظات الجنوبية وأبناء صعدة وحرف سفيان والمناطق المتضررة الأخرى - ممن كانوا ضحية تلك الحروب ولكافة ضحايا الصراعات السياسية السابقة – وتعتبر ما حدث والأسباب التي أدت إلى ذلك خطأ أخلاقياً تاريخياً لا يجوز تكراره، وتلتزم بالعمل على توفير ضمانات عدم تكراره من خلال اتخاذ الخطوات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والسعي إلى إصدار القوانين الكفيلة بتحقيق كل ذلك.

إن الحكومة بمناسبة هذا الاعتذار لعلى قناعة بأن مخرجات الحوار الوطني تمثل أهم الضمانات لعدم العودة إلى ماضي الانتهاكات موضوع هذا الاعتذار وذلك من خلال الدستور الجديد والذي سيضمن مبادئ وأحكاماً ضامنة للمواطنة المتساوية واحترام وحماية وصيانة حقوق الإنسان وحرياته ولتوزيع السلطة والثروة والفصل والتوازن بين مختلف سلطات الدولة وتحديد شكل الدولة وتغيير منظومة الحكم إلى نظام حكم جديد.

إن حكومة الجمهورية اليمنية إذ تتقدم بهذا الاعتذار تدعوا كل الأطراف السياسية والمجتمعية والفعاليات الدينية والثقافية والفكرية إلى التعبير عن هوية جامعة لكل أبناء اليمن وإلى دعم مصالحة وطنية شاملة تعيد للمجتمع لحمته الوطنية وتنشر روح التسامح والقبول بالآخر، كما تدعو إلى التصدي لكل ما يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتدعو الجميع للتصرف بروح المسئولية الوطنية والتسامح والإخاء».

هذا وسيعقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائيا يوم الأحد القادم لمناقشة وإقرار برنامج تنفيذي ومزمن لتنفيذ ما تبقى من النقاط الاخرى التي تضمنتها توصيات النقاط العشرين، والنقاط الإحدى عشرة.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية المنحة الموقعة بالاحرف الاولى في 13 يونيو الماضي بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية، والذي بموجبه ستقدم الهيئة منحة لليمن بمبلغ 13 مليون و400 الف وحدة من حقوق السحب الخاصة، لتمويل مشروع تطوير البنية التحتية المالية.

ويشتمل المشروع على تطوير النظام الاساسي في البنك المركزي اليمني والبنية التحتية لنظام المدفوعات، اضافة الى انشاء سجل ائتماني عام ومراكز بيانات وخدمات تكامل انظمة وبناء القدرات بالبنك، وذلك بهدف تطوير البنية التحتية المؤسسية المالية التي تدعم وجود مزيد من الشفافية والكفاءة للمعاملات المالية.

ووجه المجلس وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتوقيع على الاتفاقية بشكلها النهائي، والتنسيق مع وزير الخارجية لابلاغ هيئة التنمية الدولية بهذا القرار وموافاتها بالشهادة القانونية.

وكلف المجلس وزير الشئون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية اصدار الشهادة القانونية للاتفاقية، والتي تؤكد على انها قد استكملت جميع الاجراءات اللازمة للمصادقة عليها.

واعتمد مجلس الوزراء الآلية التي اقترحتها اللجنة الوزارية وعرضتها على الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال للبدء في التفاوض بشكل عاجل وسريع مع المشترين للغاز اليمني المسال، وفقا لمجموعة من الاسس، بما يتوافق مع اتفاقية تطوير الغاز فيما يخص الاسواق والتسعيرة والكميات، وعلى ان يتم استيعاب الملاحظات المقدمة على هذه الآلية.

وتضمنت الاسس التي وافق عليها المجلس ان يتم الاتفاق مع جميع المشترين على السعر المعدل للغاز اليمني المسال قبل نهاية العام الجاري، على ان يكون سعر الغاز مربوطا بمؤشر النفط (جي سي سي) او (برنت) وفقا للمكافئ الحراري لبرميل النفط الخام.

كما تتم جميع المبيعات بالتسليم على ظهر السفينة وتوفير المرونة الكاملة حول موانئ التسليم.

وشدد المجلس على عدم استخدام معادلة المنحنى (اس) اي لا يوجد حد ادنى او حد اقصى، مع اضافة مادة خاصة بالمراجعة السعرية في العقود مع شركتي توتال للطاقة وجي دي اف سويز، كون العقود لم تتضمن ذلك.

وأكد على فريق التفاوض الالتزام بهذه الاسس والعودة الى اللجنة الوزارية في حال اي عراقيل او تعديلات واخذ موافقتها.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الصحة العامة والسكان عن الحوادث المرورية وغيرها من الاصابات خلال عطلة عيد الفطر المبارك للفترة من 7 - 12 اغسطس الجاري.

وأوضح التقرير ان وزارة الصحة قامت خلال عطلة عيد الفطر المبارك بوضع خطة استعداد ورفع جاهزية القطاع الصحي لاحتواء واستقبال حالات الحوادث المرورية وغيرها من الاصابات التي تزداد حدة خلال فترة الاعياد.. مبينا ان حالات الوفاة المسجلة للحوادث المرورية على الطرق السريعة خلال هذه الفترة بلغت 30 حالة واجمالي الاصابات التي قامت باسعافها 82 سيارة اسعاف حوالي 211 اصابة.. مؤكدا ان سيارات الاسعاف على الطرق السريعة لاتتجاوز تغطيتها 30 بالمائة من الطرق المستهدفة.

وأفاد التقرير ان حالات الاصابات التي تم استقبالها في عشر هيئات والمستشفيات العامة في خمس محافظات رئيسية بلغت 4023 حالة منها 263 اصابة مرورية و262 حالة اعتداء وشجار لخلافات شخصية و45 حالة طلق ناري.. لافتا الى ان عدد حالات الوفيات المسجلة 41 حالة وفاة.

ونوه المجلس بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان في هذا الجانب.. مباركا الخطوات التي قامت بها لاغلاق المستشفيات غير المستكملة للمعايير الطبية والفنية بالمنشآت الطبية، بناء على تقارير اللجان الطبية المتخصصة ولجان التقييم المكلفة بالنزول الميداني للمنشآت الطبية الخاصة.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات عن نتائج الحملة التفتيشية التي نظمتها الوزارة ومكاتبها في الامانة والمحافظات لمراقبة الدوام الوظيفي بوحدات السلطتين المركزية والمحلية عقب عطلة عيد الفطر المبارك 1434هـ.

وأوضح التقرير ان نسبة الحضور في الوحدات المشمولة بالتفتيش والبالغة 128 وحدة خدمة عامة على مستوى وحدات السلطة المركزية، وصل الى 91ر1 بالمائة، حيث احتلت المراتب الاعلى في نسبة الحضور المجلس الاقتصادي الاعلى واللجنة العليا للمناقصات، ووزارتا الشئون الاجتماعية والمياه، وهيئتا الاستثمار والمواصفات والمقاييس، والمؤسسة العامة للنفط والغاز والمؤسسة الاقتصادية اليمنية، وشركة التبغ والكبريت وشركة مارب للدواجن وتيليمن، اضافة الى المعهد العالي للقضاء ومركز الاطراف والعلاج الطبيعي والبنك المركزي اليمني وصندوق الخدمة المدنية ومستشفى الكويت الجامعي.

فيما احتلت المراتب الاخيرة في الانضباط الوظيفي المجلس الاعلى لكليات المجتمع ووزارة المالية والهيئة العامة لتنظيم شئون النقل والمؤسسة العامة للسينما والمسرح والشركة اليمنية العامة لتكرير النفط والمعهد العالي للتوجيه والارشاد ومركز التدريب البترولي وبنك التسليف للاسكان وصندوق تنمية المهارات وجامعة صنعاء (الادارة العامة).

وعلى مستوى وحدات السلطة المحلية تصدرت المكلا وحجة وعدن وإب ولحج المراتب الاعلى في نسبة الانضباط الوظيفي، فيما سجلت محافظات ريمة وشبوة المراتب الاخيرة.

ونوه المجلس بالوحدات الادارية المركزية والمحلية التي سجلت اعلى نسبة حضور وانضباط وظيفي.

وأكد على ان تطبق بشان حالات الغياب الجزاءات المقررة بتشريعات الخدمة المدنية، والتشريعات الاخرى النافذة مع تشديدها حيال المتقاعسين والمهملين ويضاعف الجزاء في حالة التكرار.

ووجه الوزراء والمحافظين كل فيما يخصه بمتابعة خصم اقساط الغياب في وحداتهم والوحدات الخاضعة لاشرافهم، وتوريدها الى حساب الحكومة العام، وتوجيه انذارات مكتوبة للقيادات الادارية المتغيبة عن العمل، اضافة الى مساءلة المختصين في وحداتهم الذين امتنعوا عن تقديم بيانات الانضباط الوظيفي لمفتشي الخدمة المدنية واتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون تكرار ذلك مستقبلا، بما في ذلك الاحالة الى مجالس التاديب المختصة عند الاقتضاء.

وكلف المجلس وزير الادارة المحلية بتوجيه انذارات -عبر المحافظين- لمديري عموم المكاتب والمديريات والقيادات الادارية الغائبة في الاجهزة التنفيذية التابعة لوحدات السلطة المحلية، ولمديري المكاتب والمديريات التي وجدت مغلقة او امتنعت عن تقديم بيانات الحضور والغياب..

كما يتولى رؤساء الاجهزة والمصالح والهيئات والمؤسسات والشركات توجيه انذارات مماثلة لمديري الفروع والقيادات الادارية الغائبة في وحداتهم وفروعها بالمحافظات ومساءلة قيادات الفروع التي امتنعت عن تقديم البيانات المطلوبة لمفتشي الخدمة المدنية.

وشدد المجلس على توجيه تنبيهات كتابية الى الوحدات التي حققت نسبة حضور تراوحت ما بين 60-79 بالمائة وتوجيه انذارات الى الوحدات التي كانت نسبة الحضور فيها دون 60 بالمائة ، وكلف وزير الخدمة بتوجيه التنبيهات والانذارات باسم المجلس لهذه الحالات.

ووجه المجلس امين العاصمة ومحافظي الحديدة وذمار وعمران بالتنسيق والتشاور مع وزيري الخدمة المدنية والمالية لبحث المشكلات التي تعاني منها مكاتب الخدمة المدنية في محافظاتهم والاتفاق على الحلول والمعالجات القانونية المناسبة ووضع مصفوفة تحدد الاطار المرجعي وطرق ووسائل المعالجة والجهة المعنية بالتنفيذ وحدود مسئوليات كل منها والمواعيد الزمنية للتنفيذ ومصادر التمويل.

نص اعتذار الحكومة يتضمن :

الاعتذار نيابة عن السلطات السابقة وكل الأطراف والقوى السياسية التي أشعلت حرب صيف 1994م وحروب صعدة أو شاركت فيها

اعتبار ما حدث من حروب والأسباب التي أدت إليها خطأً أخلاقياً تاريخياً لا يجوز تكراره

السلطات السابقة كانت المسؤول الأول وليس الوحيد عن حرب 1994م وحروب صعدة

مدير عام الشرطة السياحية بأمانة العاصمة لـ 14 أكتوبر :

خطه أمنية متكاملة الأركان لتأمين مهرجان صيف صنعاء السياحي

■ صنعاء / بشير الحزمي:

أكد العقيد عبده عبدالله غلاب مدير عام الشرطة السياحية بأمانة العاصمة أهمية مهرجان صيف صنعاء السياحي السادس في ايصال رسالة واضحة للعالم أن اليمن بلد سياحي وآمن وأن كل شيء فيه على ما يرام .

وقال في تصريح خاص لـ (14أكتوبر) أن المهرجان يعتبر تظاهرة كبيرة لليمن حيث ينعقد في ظل الظروف الامنية الراهنة وفي ظل حكومة الوفاق الوطني بعد أن مرت اليمن بأحداث يعرفها كل اليمنيين ويعرفها العالم اجمع وبالتالي كان لهذا المهرجان اهمية كبيرة وبالغة .

وأضاف أن توفير الحماية الامنية للمهرجان يعتبر تحدياً كبيراً وهو يمضي بشكل منظم وقد أعددنا خطة امنية متكاملة الاركان تضم 15 وحدة أمنية ترأسهم الشرطة السياحية بحكم الخبرة السابقة في عدة مهرجانات لان هذا المهرجان يعتبر المهرجان السادس .

وأوضح أن الشرطة السياحية كانت في السابق مهمشة وبصدور القرار الجمهوري بهيكلة وزارة الداخلية تحملت الشرطة السياحية مهام اضافية لتصبح الشرطة السياحية وحماية الآثار وهنا اضيف عبء آخر على الشرطة السياحية بالرغم من ان الامكانيات غير متوفرة سواء المادية او البشرية .

وأكد حاجة الشرطة السياحية الى اعداد كبيرة من الافراد لان الاماكن السياحية في بلادنا كثيرة وتعتبر اليمن بحد ذاتها متحفاً كبيراً وكل منطقة من مناطق اليمن فيها آثار ويوجد و سياحة وبالتالي من الضروري ان يكون الاهتمام من ثلاث وزارات هي الداخلية والسياحة والثقافة بالإضافة الى عدة هيئات دولية ومنظمات بحكم اننا نعمل على قطع التصاريح لهم للخروج لمحافظات اخرى.

وتمنى من المواطنين أن يأتوا الى المهرجان ويعبروا عن فرحتهم ويشاهدوا ما هو موجود في المهرجان لنعكس الوجه الحضاري والمشرق لليمن .

■ عبده عبدالله غالب